

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

مؤتمر "العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات"

عنوان الدراسة باللغة العربية

درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في

جامعة النجاح الوطنية بنابلس

عنوان الدراسة باللغة الإنجليزية

The degree of contribution of Palestinian women in the
development from the viewpoint of graduate students at An-
najah National University in Nablus

الباحثان

د . حسن تيم

أستاذ الإدارة التربوية

أ. إبتهاج محمد النادي

ماجستير في الإدارة التربوية

العام الدراسي 2010/2009م

المخلص

قام الباحثان بهذه الدراسة التي هدفت إلى معرفة درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، ومدى أثر المتغيرات الديموغرافية (الجنس ، الكلية ، مكان السكن ، المستوى الدراسي) على درجة المساهمة .

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس المسجلين للفصل الأول من العام الدراسي 2010/2009 . اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي الميداني ، والمنهج التحليلي ، وتكونت عينة الدراسة من (200) طالباً وطالبة ، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة ، وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها ، وتم احتساب معامل الثبات حسب معادلة "كرونباخ ألفا" فكان (81.3%) أي بقي بأغراض الدراسة . وبعد عملية جمع الاستبيانات ، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) ، حيث أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغيرات مكان السكن السنة الدراسية .

2) جميع مجالات الدراسة حصلت على موافقة كبيرة باستثناء المجال الأسري حيث حصل على درجة موافقة متوسطة .

وتم عرض عدد من التوصيات لتحسين مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية .

Abstract

The researchers had made this study , which aimed to know The degree of contribution of Palestinian women in the development from the viewpoint of post-graduate students at An-najah National University in Nablus . This study also tried to investigate the effect of demographic variables (gender , College , Place of residence , educational level) on this contribution .

The society of the study consisted of (867) student from the faculty of post-graduate studies who are formally registered in the teaching year 2009/2010 . The descriptive scientific methodology was used . The study sample consisted of (200) students . A questionnaire of four dimensions was used . The reliability of the instrument was measured by using Cronbach Alpha , the mean was (0.813) . Relative weight and T-test were used . After the collection of the questionnaires ,they were coded and entered into the computer and processed statistically using the statistical package (SPSS) , and the following results were obtained :

1) There is no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$), in terms of the contribution of Palestinian women in the development from the viewpoint of post-graduate students at An-najah National University in Nablus due to the variables place of residence and educational level .

2) All fields of study obtained large approval , except family field which obtained medium approval .

Several recommendations were made for improving the contribution of Palestinian women in development .

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

إن لدور المرأة أهمية كبيرة في شتى المجالات الحياتية، سواء على صعيد مراكز الأبحاث أو في المؤتمرات العالمية التي تسعى إلى الاهتمام بقضايا المرأة ، فهي تمثل نصف المجتمع ولديها طاقات وقدرات مثلها مثل الرجل، وبالتالي حرمان المجتمع من طاقاتها يعتبر تبديد وهدر لهذه القدرات، وتبديد من ناحية أخرى لفرص التنمية المجتمعية الشاملة .

الكل يعلم أن قضية المرأة أصبحت من المواضيع الحيوية ، التي تحظى باهتمام واقع الحياة المعاصرة ، وليست مجرد قضية بحث فكري أو نظري ، بل تعدت في غزارة طرحها الآفاق ، سواء بالمؤتمرات الدولية أو الإقليمية أو المحلية .

ولا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع ، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها ، وتلتزم بواجباتها ، وتحرص على ممارسة حقوقها ، إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً، يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحقة الركب الحضاري ، على مستوى المجتمعات الإسلامية والعالم أجمع (زكريا ، 1997 ، 111) .

لا نبالغ إذا قلنا : إن المرأة في وطننا العربي والإسلامي ، هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية ، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع - في معظم المجتمعات العربية - بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل ، وظلت النظرة الأكثر انتشاراً ، هي تلك النظرة التي تنتظر إلى المرأة بوصفها كائناً لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري ، لكن ما يدعو إلى التفاؤل ، أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئاً فشيئاً ، وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة ، والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه ، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي ، أكثر حاجة لإشراك نساءه في خطط وعمليات التنمية ، وإدماجهم في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة ، وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري ، بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم ، لمجابهة تحديات العصر الثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية، وغيرها (زكريا ، 1997 ، 113) .

ولا يتم ذلك من دون التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الإنسانية ، التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية ، لذا كان لا بد من التأكيد على أهمية الإفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات ، فعملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية ، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة - نامية على الأخص - ، هي تنمية مواردها البشرية ، ولا شك أن المرأة في المجتمع - كما هو متعارف - تكون نصف الموارد البشرية ، التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

بالإضافة إلى دور المرأة في تكوين شخصية أطفال المجتمع ، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة ، ويقصد بالمشاركة التنموية ، تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة ، سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي ، أو الاجتماعي ، والتي تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي ، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي .

وتؤكد العديد من الدراسات ، على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع ، مساهمة نساءه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، بل هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية ، لا بد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل ، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع ، لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي ، يعزى بلا شك إلى اقتصره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل ، مهمشاً لدور المرأة ومستبعداً لأهمية هذا الدور ، فظلت المرأة في تخلفها ، ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان ، إن عملية التنمية عملية متكاملة ، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته ، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع ، فسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية ، المتخلفة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، وإحلال صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الإيجابية ، المشاركة في الحركات التنموية المختلفة محلها ، كما أنه بالمزيد من الوعي المجتمعي ، يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية ، والدور الاجتماعي للفرد ، فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية ، دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع (زكريا ، 1997 ، 120) .

هكذا فعندما تكون المرأة - التي تمثل نصف المجتمع المؤثر - واعية بأدوارها ، ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة ، والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها ، فبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبياً على المحيط الاجتماعي ، الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة ، وتعيش فيه عدداً من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة .

لذا ينبغي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة المضروبة حولها والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل. ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي أن تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتثقيف الذي يتواءم ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات .

مشكلة الدراسة

إشكالية حقيقية هي قضية المرأة في المجتمع الفلسطيني ، فهي تنفتح على مجموعة واسعة من القضايا التي تتسع ربما لقضايا الحياة عامة في المجتمع لذا تحظى دراسة درجة مشاركة المرأة الفلسطينية بأهمية خاصة ، كون النساء يواجهن قدراً كبيراً من التمييز الاجتماعي ومن عدم المساواة ، فلا تزال المرأة الفلسطينية بعيدة عن المساواة الكاملة مع الرجل ، كما لا يزال دورها ضعيفاً على صعيد المشاركة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفي المجالات التنموية الأخرى ، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل منها ، سيادة للثقافة الذكورية التقليدية والمحافظه في المجتمع الفلسطيني، التي تقيد تحقيق المساواة الكاملة على المدى البعيد ، كما أن السلطة الوطنية والمنظمات الأهلية لم تقم ببلورة وتطوير سياسات تنموية اجتماعية في

القطاعات المختلفة من شأنها تقوية وتمكين المرأة ، وزيادة مشاركتها في صنع القرار الوطني العام بين الرجل والمرأة ، وتشريع ذلك بسن قوانين وسياسات ملائمة .

إن عملية إشراك المرأة في الحياة العامة تعتبر من معايير التنمية الشاملة ، والتي تقوم على التوظيف الكامل لقدرات النساء وقدراتهن ، هناك حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لتطوير قدرات النساء وتمكينهن ، وذلك من أجل توفير فرص حقيقية لمشاركة النساء في الحياة العامة .

كانت مشاركة النساء وما زالت غير مؤطرة إلى حد كبير ضمن المفهوم التقليدي للتنمية ، مما أبخس قيمة مساهمتهم في الاقتصاد وعلى كافة الأصعدة ، فمشاركة النساء في تنمية المجتمع لا يقابلها قيمة مادية أو حقوقية ، فعلى الرغم من مشاركتها التنموية غير المؤطرة إلا أنه تم استثناءها من المشاركة في مواقع صنع القرار بالشكل المطلوب (سعيد ، 1998 ، 74) .

إن المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال ذات أهمية بالغة في جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدني ، وخصوصا المؤسسات النسوية . فقد أصبح تمكين المرأة أمراً ضرورياً لتحقيق مستوى أفضل في العملية التنموية ، إلا أن وضع النساء الفلسطينيات يتسم بالتناقض : فمع ارتفاع مستويات التعليم بين النساء وزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية ، ونشوء حركة نسوية ، إلا أنه لا تزال هناك عقبات جديّة تواجه قيام النساء بدورهن في المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والقانونية ، والثقافية ، والتعليمية ، وغيرها (سعيد ، 1998 ، 69) .

لقد أسهمت المرأة الفلسطينية وما زالت في عملية البناء والتحرر في كافة المراحل ، وقد أثبتت نفسها على الخريطة السياسية ، ومع ذلك عانت من هشاشة تمثيلها في الحياة العامة (المجلس التشريعي ، وفي الوزارات ، القوى العاملة ...) ، هناك أسباب موضوعية أهمها الثقافة الذكورية ، العادات والتقاليد التي أدت إلى وجود فجوة بين ما هو قائم من وضع المرأة الفلسطينية والتاريخ النضالي لها ، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي :

ما درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ؟

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :

(1) التعرف على درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس .

(2) التعرف إلى أثر متغيرات (الجنس ، الكلية ، مكان السكن ، السنة الدراسية) في درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس .

أهمية الدراسة

(1) تعتبر الدراسة الحالية في حدود علم الباحثان من الدراسات القليلة التي تهتم بدراسة درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس .

- (2) يتوقع من خلال نتائج الدراسة إعطاء تصور واضح حول درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية ، حيث يتم تزويد المهتمين والمسؤولين والمخططين بتغذية عكسية عن هذا الموضوع.
- (3) يتوقع من خلال الإطار النظري للدراسة ونتائجها إفادة الباحثين والعاملين في مجال الإدارة التربوية والعلوم الاجتماعية في ظهور بحوث جديدة في هذا المجال .

حدود الدراسة

- الحدود البشرية :** طبقت هذه الدراسة على جميع طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.
- الحدود المكانية :** جامعة النجاح الوطنية بنابلس .
- الحدود الزمانية :** تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2010/2009 .

فرضيات الدراسة

- (1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغيرات الجنس ، الكلية ، مكان السكن ، والسنة الدراسية .

مصطلحات الدراسة: اشتملت هذه الدراسة على عدد من المصطلحات عرفت على النحو التالي :

التنمية حسب تعريف الأمم المتحدة (United Nation) : مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية ، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتسهم في تقدم البلاد (عيد ، 2001 ، ص 42) .

الدراسات العليا : الدراسات العليا هي مرحلة دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى ، التي يتابع فيها الطلاب دراستهم بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الماجستير ، أو الدكتوراه ، وهي في هذه الدراسة المرحلة التي يتابع فيها الطلبة دراستهم في برنامج الماجستير بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس .

السنة الدراسية : يقصد فيها السنة الدراسية التي أتمها الطالب بناء على أنظمة دائرة القبول والتسجيل الخاصة بمنح درجة البكالوريوس .

التنمية البشرية : عملية توسيع لخيارات الناس وتعزيز قدراتهم من اجل استخدام مثل لهذه الخيارات (هلال وآخرون ، 1998 ، ص 3) .

التنمية المستدامة : هي العملية التي تهدف إلى توسيع فرص المواطنين في العيش بصورة كريمة وعادلة ، وتوسيع خياراتهم بشكل موضوعي ، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الخيارات نفسها (حماد ، 1999 ، ص 29) .

المجتمع المحلي : هي مجموعة من الناس تقطن بقعة جغرافية معينة ، وتزاول نشاطات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وهي ذات مصالح مشتركة ، ولها تنظيم اجتماعي (حماد ، 1999 ، ص 30) .

جامعة النجاح الوطنية : صرح تعليمي جامعي وطني ، يضم آلاف الطلبة تحت جناحه كل عام ، يقع المبنى الرئيسي على مشارف جبل جرزيم ، بينما يقع الحرم الجامعي الجديد من هفي منطقة الجنيد غرب مدينة نابلس .

الإطار النظري والدراسات السابقة

القسم الأول : الإطار النظري

مقدمة

إن من أعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية الشاملة الذي تفاوت حظ تطبيقه بين دول العالم ، ولكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، ودليلاً على أن التنمية أصبحت تمثل مطلباً ملحاً وأساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، وذلك لما تتطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها .

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية تتركز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً أن يساهم في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن (حمود ، 1997 ، ص 21).

واقع دور المرأة في تنمية المجتمع

على الرغم من وجود تباين في البنى الأساسية الاقتصادية والثقافية والسياسية لبلدان العالم الإسلامي، إلا أن الدين الإسلامي هو دين الغالبية العظمى لسكان هذه البلدان. ولما كان الدين الإسلامي أكثر تقدماً من أي دين آخر بالنسبة لمشاركة المرأة في المجتمع ، لأنه أعطى صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع، فالقرآن والحديث والتفسير والاجتهادات المختلفة تعطي المرأة مكانة خاصة تُترجم عملياً إلى أعراف تشريعية تملئ عليها حقوقها وواجباتها سواء كانت ابنة أم زوجة أم أما، فإننا نفترض وجود تطابق إلى حد ما في الأوضاع في هذه البلدان، ولذلك تم اختيار بعض دول العالم الإسلامي كعينة مختارة ممثلة لباقي الدول للتعرف على أدوار المرأة في تنمية هذه المجتمعات (حمود ، 1997 ، ص 25).

وحين ننظر إلى الدور الذي تقوم به المرأة في التنمية ، لا بد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري .

أولاً : الدور الاقتصادي

معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي :

إن المعلومات والبيانات المتاحة عن عمل المرأة لا يمكن اعتبارها كاملة ، وليس كل المتاح ملائماً لكل أنواع التحليل والدراسة ، ومن المعروف أن دولاً كثيرة لا تتوفر لديها البيانات الضرورية عن إسهام المرأة في قوة العمل حسب التصنيفات التي تعكس هذه الإسهامات .

وتشير الإحصاءات إلى أن المرأة المسلمة تسهم في تطوير بلدها رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة وذلك لأن الإحصاءات الرسمية في البلدان الإسلامية لا تعكس إسهام المرأة الفعلي نظراً لاستناد هذه الإحصاءات إلى تقديرات ، ولا تأخذ في اعتبارها إسهام المرأة الفعلي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي والرعي والحرفي وتهميش هذا النشاط لأنه خارج القطاع المنظم (البنك الدولي ، 2005) .

وتأخذ أشكال إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صوراً عديدة ، منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها ، أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية ، أما الإسهامات غير المباشرة فتتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل ، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي (البنك الدولي ، 1998) .

معدلات مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي غير المنظم :

من المعروف أن كثيراً من الأنشطة التي تؤديها المرأة تستثنى عادة من إحصاءات القوى العاملة والدخل القومي ، وخصوصاً الأعمال التي تقوم بها المرأة في الريف وفي التجمعات البدوية والرعية ، وهي أنشطة اقتصادية تسهم في دخل الأسرة والدخل القومي ، ويتراوح معدل عمل المرأة في بلدان العالم الإسلامي والدول العربية في المجال التجاري والزراعي والحرفي والرعي ، وتحضير الطعام وحفظه بين 60% ، ويمثل أيضاً 70% في المشاريع الاجتماعية الصغيرة وكل الأعمال المنزلية تقريباً التي تتضمن في بعض البقاع حمل الماء والإنتاج الزراعي والحطب وغيرها من الأنشطة في القطاعات غير المنظمة (منظمة العمل الدولية ، 1994 ، ص 69) .

هذا إلى جانب كثير من الأعمال التي تعتبر مساندة للرجل ومهياً لظروف عمله . وتشير إحصاءات منظمة العمل العربية إلى ارتفاع نسبة المشتغلات في القطاع الزراعي والمهن الزراعية من القوى العاملة النسائية بحيث تتراوح ما بين 25% و 85% في الأقطار ذات الموارد الزراعية .

ويختلف إقبال المرأة على العمل أو حتى الرغبة فيه وفقاً لبعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية ، فالمرأة غير المتزوجة قد تقبل أعمالاً لا تقبلها المرأة المتزوجة ، أو بالأحرى لا يسمح لها اجتماعياً أن تمارسها ، بالإضافة إلى أن الوضع الطبقي يلعب دوراً أساسياً في قبول العمل أو رفضه . وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت الدراسات إخلاص المرأة في مجالات العمل المختلفة ومساهمتها الفعالة في التنمية (هلال ، 1998) .

ثانياً : الدور الاجتماعي والثقافي

مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية :

يرجع اهتمامنا بالدور الاجتماعي والثقافي للمرأة إلى إيماننا بالبيئة التي يعيش فيها الطفل في السنوات الأولى من عمره، وعلى نموه مستقبلاً، فالمرأة تلعب دوراً رئيساً في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى لتربية الطفل وتنشئته، فيها يوضع حجر الأساس التربوي حيث يكون الطفل عجينة طيبة يتقبل التوجيه ويتعوده ويلتقط ما يدور حوله من صور وعادات وتقاليد وثقافة البيئة التي يعيش فيها، وفيها أيضاً يتعلم مبادئ الحياة الاجتماعية والمعارف والعادات الصحية السليمة (حمود ، 1997 ، 41) .

ورعاية المرأة لأبنائها تبدأ قبل ميلادهم، وذلك من خلال اختيارها التغذية السليمة المتكاملة التي تفيد صحتها أثناء الحمل والرضاعة، وذلك وقاية وحماية للأطفال، حتى لا يتعرضون في هذه المرحلة إلى تأخر النمو أو قلة الحيوية ونقص المناعة، وزيادة القابلية للأمراض المعدية، ليعيشوا رجالاً أصحاء أقوياء .

وتتمتع المرأة طاقات أبنائها عن طريق إشراكهم في ممارسة الرياضة، وكذلك تنمية الوعي الفكري والثقافي لديهم، وتوعيتهم دينياً وسياسياً حتى لا يقعوا فريسة لموجات التطرف، وترسخ فيهم القيم والسلوك والعادات الإسلامية المطلوبة، وهذه التنمية والتربية تقوم على أساس المساواة بين الذكور والإناث، فكل ما يتلقاه الطفل من عناية ورعاية وتنمية في السنوات الأولى من عمره يشكل أقصى حد ما سيكون عليه عند بلوغه. ودور المرأة لا ينحصر في ذلك فقط بل يتعداه إلى ما تقوم به من أعمال الاقتصاد المنزلي الخاصة بترتيب المنزل وتنظيفه، وتصنيع الغذاء، وتوزيع دخل الأسرة على بنود الإنفاق المنزلي، كما أنها في بعض الأحيان تتحمل المسؤولية كاملة في حالة غياب الزوج أو وفاته، هذا بالإضافة إلى عملها خارج المنزل .

وتعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانه، ومراكز التدريب والتكوين المهني، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ومراكز الخدمات الصحية المتمثلة في المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة، والمستوصفات، ومراكز تنظيم الأسرة، ومنشآت الخدمات الثقافية التي تمثلت في وسائل الإعلام، والمكتبات، والأندية الرياضية والاجتماعية (اليونيفيم ، 2004 ، 71) .

تطور الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمرأة في بلدان العالم الإسلامي :

منذ العقد العالمي للمرأة (1975-1985)، بدأت الحكومات تهتم بأوضاع المرأة في كافة المجالات وتعمل على تحسينها، وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة، واستهدفت العقود الماضية في معظم البلدان الإسلامية التوسع في نطاق الخدمات الاجتماعية ومرافق البنية الأساسية وتوسيع نطاق التماسك الاجتماعي والمزيد من التحسينات في كافة جوانب الرفاه الاجتماعي .

وبذلت الحكومات المركزية في معظم هذه البلدان جهوداً كبيرة لتوسيع نطاق حصول جميع الأطفال على خدمات التعليم الأساسي، كما وسعت في الوقت نفسه فرص الحصول عليه بالمجان لجميع الأطفال، وعملت

على رفع مستوى تعليم البنات لإيمان هذه المجتمعات أن تعليم البنات هو الاستثمار الوحيد الأكثر فاعلية سواء عملت المرأة خارج البيت أم لم تعمل، فهو يعود بمجموعة من المنافع الإيجابية على أفراد الأسرة وتحسين أوضاعها الصحية والغذائية، وتحسين فترات الحمل والولادة، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال وإصابتهم بالأمراض، بالإضافة إلى تحسين مستوى تعليم الأطفال، ويؤكد هذا تقرير التنمية البشرية لعام 2000، فهو يركز على الصحة والتغذية والتعليم لا لقيمتها فحسب، بل أيضاً لتأثيراتها الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على رأس المال البشري والإنتاجية والقدرة على المشاركة والتفاعل الاجتماعي. ولنتأمل تأثيرات التعليم، فالعنف المنزلي لا يتأثر بعدد سنوات الزواج أو عمر المرأة وترتيبات المعيشة أو تعليم الزوج، وإنما تتأثر بتعليم المرأة، فقد لوحظ في الهند إذا كانت المرأة قد نالت تعليماً ثانوياً فإن معدل حدوث هذا العنف ينخفض بأكثر من الثلثين (الأمم المتحدة ، 2000).

وبالنسبة للخدمات التعليمية، فقد انخفضت الأمية في الدول النامية بحوالي النصف، حيث زاد معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين بمقدار النصف : من 48% في عام 1970 إلى 72% عام 1998، وزادت نسبة القيد الصافية في المرحلتين الابتدائية والثانوية معاً من 50% عام 1970 إلى 72% عام 1998 (الأمم المتحدة ، 2000).

أما بالنسبة لأوضاع المرأة داخل الأسرة، فليس لدينا أي مؤشرات أو إحصائيات عن دور المرأة في عملية صناعة القرار في الأسرة، إلا أن هناك بعض الدراسات عن المرأة المصرية في الريف والحضر تؤكد أن المرأة تساهم في صناعة القرارات الخاصة بأسرتها، وأن هذه المساهمة تتضح في بعض المجالات المختلفة كمشاركتها في القرارات الخاصة بتحديد مصادر الدخل، وتوزيع الميزانية على بنود الإنفاق والادخار، وزواج الأبناء وتنظيم الأسرة، وتحديد حجمها. وأوضحت الدراسات أيضاً أن قوة المرأة في صناعة القرار تتأثر بعوامل كثيرة من أهمها التعليم، ومشاركتها في قوة العمل، والمكانة الاجتماعية لأسرة النشأة التي قدمت منها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2002).

ولقد وثقت دراسات كثيرة الصلات السببية بين الغذاء والتغذية والإسكان والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم، فعلى سبيل المثال تقلل الصحة الجيدة الاحتياجات إلى الغذاء، وتزيد استخدامه الفعال في التغذية، كما أن التحصيل التعليمي الأعلى يكون له أثر تكميلي مماثل على التغذية، ويتضح من مجموعة كبيرة من الأدلة، أن ارتفاع مستوى تنقيف الأمهات يحسن الوضع الغذائي للأطفال، ويتبين من دراسة أجريت في جنوب آسيا، أن معدل نقص التغذية يقل بما يصل إلى 20% بين أطفال النساء اللاتي لم يتجاوز تعليمهن المرحلة الابتدائية مقارنة بأطفال الأمهات الأميات (روبين رايت ، 2000 ، 47).

وفي هذا المجال أيضاً هناك مجموعة من العوامل تساعد في تنمية الوعي الثقافي لدى المرأة، وتتحد هذه العوامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في ارتفاع مستويات الدخل، وتنوع المهن والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً : الدور السياسي

المرأة والمشاركة في الحياة العامة

قامت المرأة بأدوار نضالية من أجل استقلال بلدان العالم الإسلامي من السيطرة الأجنبية، كما أنها حملت السلاح في صفوف المقاتلين، وما زالت تقوم بدورها النضالي في الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه من العدو الصهيوني. وهناك صفحات مشرقة للمرأة في تاريخ الحركات الوطنية الحديثة. ومع ظهور الاتحادات النسائية والمطالبة بالحقوق السياسية، اكتسبت المرأة حق التصويت والترشح للمجالس التشريعية في العديد من الدول، وتولت في بعضها مناصب عليا في السلطة التنفيذية. ومع ذلك فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البلدان الإسلامية تتراوح بين المد والجزر، وذلك يتوقف على عدة عوامل داخلية وخارجية. وبالرغم من الستار الذي فرضته التقاليد على النساء، فقد برز عدد منهن كعائشة التيمورية التي غدت شاعرة وأديبة. وملك ناصف أو باحثة البادية التي كان لها دور بارز في ميدان المشاركة السياسية، ووضعت كتاباً بعنوان "حقوق النساء" وأهم ما أشارت إليه في هذا الكتاب حق المرأة في الانتخاب .

لقد ارتبط ظهور المرأة الجزائرية في الساحة السياسية بالكفاح ضد الاستعمار الفرنسي عام 1832، وخرجت في مظاهرة عام 1939، أما المرأة الفلسطينية فقد واكبت أيضاً الحركات النضالية التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني ابتداء من عام 1920، ويعد عام 1929 هو بداية انطلاق المرأة الفلسطينية في عالم السياسة والمشاركة في شؤون بلادها (المحلاوي ، 1998 ، ص 47 - 50) .

العوامل التي تؤثر في معدلات مشاركة المرأة في التنمية

أهم هذه العوامل ما يلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2002) :

1. عوامل التشريع :

وهي كل ما تتخذه المجتمعات من سياسات وإجراءات لتطوير النظم المجتمعية التي تحدد الحقوق والواجبات، وتنظم العلاقات بين الدولة والمواطن. ويتمثل ذلك في إصدار تشريعات وقوانين تمكن المرأة وتمنحها القدرة لكي تمارس أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كحق المرأة في الانتخاب والترشيح، وإتاحة الفرصة أمامها كي تنضم إلى التنظيمات السياسية والجمعيات التطوعية، حتى تستطيع أن تمارس أنشطتها الاجتماعية، وإتاحة الفرصة أمامها بأن تتقلد المناصب القيادية العليا في المجتمع.

وإذا كانت بعض هذه التشريعات والقوانين قد أتاحت فرصاً متكافئة للرجل كما هو الحال في قوانين التعليم، وبعض قوانين العمل، إلا أن هناك بعض التشريعات الأخرى في حاجة إلى الالتزام بتطبيقها. وهذا يبدو واضحاً في التشريعات والقوانين للأحوال الشخصية وبعض قوانين العمل، فهناك هوة كبيرة بين القانون وواقع المرأة، وأيضاً يوجد تفاوت في التشريعات بين الدول الإسلامية والعربية، ويظهر هذا التفاوت في قوانين الحقوق الاجتماعية، فيما يتصل بمدة وأجر إجازة الأمومة للمرأة، وتطبيق قوانين تلزم أصحاب العمل بإنشاء دور الحضانة، وأيضاً فيما يتعلق بقانون الحصول على الطلاق. ومما لاشك فيه أن هذه التشريعات ضرورية لكي تقوم المرأة بدور فعال في إنماء المجتمع وذلك بحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية، وخروجها إلى مجال العمل متساوية في ذلك مع الرجل.

2. التعليم والتدريب :

لاشك أن التعليم يسهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير، ويضمن لها مستقبلاً أفضل. ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويخفف نسبة الخصوبة، ويزيح التقاليد الخاطئة، وهذا ما تبرزه الإحصائيات إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه، وأن انتشار التعليم والحاجة إلى عمال مهرة على حد سواء للاضطلاع بالمشاريع الواسعة التي يجري تنفيذها في كل البلدان الإسلامية سوف ييسران انضمام المرأة إلى قوة العمل.

لذلك نجد أن معدلات تعليم البنات في دول العالم الإسلامي قد قفزت قفزات كبيرة، فقد استطاعت بعض الدول استيعاب البنات في مرحلة التعليم الابتدائي بشكل كامل، وزادت نسبة القيد الصافية في المرحلتين الابتدائية والثانوية معاً من 50% عام 1970 إلى 72% في عام 1998. إلا أن هذا التقدم كان متفاوتاً فيما بين المناطق وفيما بين فئات المجتمع في هذه البلدان (البنك الدولي ، 1998 ، ص 10) .

فالواقع يشير إلى تفشي الأمية بين الكبار والنساء من سن 15 سنة فما فوق. والأمية من المشكلات الخطيرة التي تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة بصورة فعالة في المجتمع، وعلى الرغم من تحسن مستويات محو الأمية تحسناً معتبراً في بعض البلدان العربية والإسلامية في الفترة من 1960 إلى 1995، حيث تجاوزت الضعف في كل بلد بدأ من أساس منخفض، لكن نظراً لزيادة معدلات محو الأمية بخطى أسرع في المناطق الحضرية، فإن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من سكان المناطق الريفية (مصر، المغرب، اليمن) لديها أيضاً معدلات أدنى لمحو الأمية بين الكبار حوالي 50% وأكثر، وبما أن معدلات محو الأمية بين النساء في البلدان الإسلامية (باستثناء لبنان وإيران) على الأقل أدنى بنسبة 20%، تكون الإناث في البلدان التي تغلب فيها الأوضاع الريفية كالمغرب واليمن محرومات بشكل واضح، إذ لا تستطيع القراءة والكتابة سوى امرأة واحدة من كل 10 نساء في المغرب، وواحدة من كل تسع نساء في اليمن (البنك الدولي ، 1998).

ويضاف إلى مشكلة الأمية مشكلة أخرى وهي التسرب، وهو رافد من روافد الأمية. وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات تسرب الإناث أعلى من معدلات تسرب الذكور. وفي اليمن بلغت معدلات تسرب البنات في الصف الأول الابتدائي 31%، وبلغت 25% من مجمل أعداد التلاميذ المسجلين بالمدارس (30). وزاد من حجم المشكلة أيضاً وجود تقاليد اجتماعية في ريف بعض البلدان تدعي أن تعليم البنات لا ينبغي أن يتجاوز مستوى معيناً حتى لا تجد صعوبة في الزواج مبكراً.

3. التحرر من التمييز والفقر، تحقيقاً للمساواة :

لا يمكن الحديث عن الرقي بوضعية المرأة بدون إزالة كل أشكال التمييز التي تحد من تمكينها وإدماجها في التنمية. وأول شكل من أشكال التمييز هو معاناة المرأة بصفة عامة، والمرأة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية بصفة خاصة، من الغبن والحرمان والفقر، مما رسخ فكرة تأنيث الفقر باعتبار أن المرأة أكثر فئات السكان تضرراً وحرماناً وتخلفاً.

لقد أظهرت الدراسات وجود صلات سببية مهمة بين بعض الحقوق من قبيل الحق في المشاركة وحرية التعبير، والحق في التحرر من التمييز والفقير. ولا يمكن أن يكون هناك دليل على أثر هذه الصلات أفضل من أثر الحق في حرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية على تجنب النكبات الاجتماعية الكبرى، وثمة مظاهر أخرى للصلات السببية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والثقافية. فالتمييز ضد المرأة يمكن أن يسبب لها حرماناً من حيث التغذية والصحة. ويتضح من تحليل البيانات، أن الارتفاع غير العادي في مستويات سوء التغذية والمواليد ذوي الوزن المنخفض عند الولادة لا يمكن تفسيره تفسيراً كاملاً بمحددات معتادة مثل الدخل، والرعاية الصحية، وتعليم الإناث، ومعرفة الإناث بالقراءة والكتابة، وعمر الإناث عند أول زواج. فجانِب من تفسير هذا الارتفاع هو التمييز ضد المرأة في توزيع الغذاء والرعاية الصحية داخل الأسرة المعيشية، وهو تمييز ناجم عن كون الحقوق الاجتماعية والثقافية في المجتمع الرجولي أضعف.

إن التمييز حسب الجنس مستمر في شتى أنحاء العالم ولا يزال جزءاً من حياتنا.. لماذا؟ لأن الأعراف ربما تكون تغيرت ولكنها لا تتغير بالسرعة الكافية، فعدم التمييز والمساواة قد اعترف فيهما رسمياً في القوانين، ولكن ما زال هناك تمييز في السياسات، ومن ثم يظل التمييز وانعدام المساواة متفشين في جميع البلدان تقريباً. ففرص الحصول على المساواة في الأجر و في العمالة وفي الحصول على الخدمات، والمساواة في المشاركة السياسية قد يعترف بها رسمياً، ولكن دون إنفاذ فعال للقوانين، فتظل هناك فجوات في هذه المجالات بالنسبة للمرأة.

4. وسائل الإعلام والثقافة :

تلعب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة دوراً خطيراً في تغيير الآراء والمعتقدات، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة، حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية السائدة.

وتنتشر أجهزة الإعلام والتنقيف بمختلف أنواعها في بلدان العالم الإسلامي، وتتنقل هذه القنوات في برامجها وموادها وأساليب تعبيرها صوراً إيجابية وقيماً اجتماعية عن المرأة، من حيث حرصها على التماسك والاستقرار بين أفراد أسرتها، ومن حيث احترامها للعادات والتقاليد، إلا أننا نجد على النقيض من ذلك العديد من المواد والبرامج الإعلامية التي قد تركز قيماً غريبة عن مجتمعاتنا الإسلامية لا تظهر من المرأة إلا صورة الأنثى، أو التي تركز أفكار الضعف النوعي والنقص الفكري والتبعية للرجل .

ونخلص من ذلك إلى أن وسائل الإعلام والتنقيف المسموعة والمرئية قد لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع الثقافي والاجتماعي للمرأة، ولذلك فلا بد من الاهتمام والتطوير المستمر للبرامج والمواد الإعلامية والثقافية، لأنها مسؤولة مسؤولة مباشرة في هذا المجال للقيام بمهام التحفيز وإعداد المجتمع للتغيير بإبراز أهمية المرأة، ودورها في المجتمع، وتعظيم هذا الدور من خلال الأعمال الدرامية والأفلام، حتى تكون صورة عن المرأة تكفل احترامها وتعظيم دورها، كما ينبغي أن تتغير مفاهيم الرجل عن المرأة وأن يؤمن بأهمية دورها ومشاركتها في جميع مناحي الحياة.

القسم الثاني : الدراسات السابقة

من خلال إطلاع الباحثن على الأدب التربوي الذي تناول موضوع المرأة ومشاركتها بالتنمية بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص ، حصلنا على مجموعة من الدراسات العربية والإنجليزية ، حيث قاما بتصنيفها إلى دراسات عربية ودراسات إنجليزية كالتالي :

أولاً : الدراسات العربية

(1) دراسة حمائل (2003)

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة ، إضافة إلى تحديد الفروق في اتجاهات الطلبة في الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تبعاً لمتغيرات الجنس، والكلية ، وعمل الأم ، وعمل الأب ، ومكان الإقامة ، وعدد أفراد الأسرة ، والمستوى الدراسي والمعدل الأكاديمي ، ومن أجل ذلك طبقت استبانة على عينة دراسية مكونة من (934) طالباً وطالبة . وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة كانت إيجابية ، وكذلك أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة تعزى لمتغيرات الجنس ، وعمل الأم ، وعمل الأب ، ومكان الإقامة ، وعدد أفراد الأسرة والمستوى الدراسي ، والمعدل الأكاديمي . وكذلك أوصت الدراسة بضرورة إدخال مادة المرأة في المجتمع من ضمن متطلبات الجامعة الإجبارية ، مع التركيز على المجال الأسري ، وكذلك الاهتمام برعاية الأمهات العاملات ومساعدتهن على التمتع بالصحة النفسية .

(2) دراسة دويكات (2003)

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى التغيرات التي طرأت على سوق العمل الأردني وانعكاس ذلك على عمل المرأة ، والتعرف إلى الاحتياجات المهنية والمهارية للنساء ، بالإضافة إلى التعرف إلى أبرز خصائص النساء العاملات في سوق العمل الأردني ، وقد وزعت استبانة على عينة تكونت من (215) امرأة عاملة في القطاع الخاص في مدينة عمان .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها : ارتفاع مستوى البطالة والمستوى التعليمي بين الإناث ، فكانت نسبة البطالة بين الإناث في الأردن 21% للعام 2000 ، ونسبة التعليم العالي بالأردن لعام 1998 (82.6%) من إجمالي عدد النساء البالغ أعمارهن (15) سنة فأكثر ، وارتفاع عدد العاملات في القطاع الخاص لعام 1999 إلى (124235) امرأة ، ومن النتائج أيضاً التغيرات التي طرأت على أساليب العمل وأنظمتها ، وتقبل العاملات لهذه التغيرات ، وكذلك وجود تمييز بين العاملين والعاملات في العمل مقابل عدم حصولها على الحوافز والمكافآت التشجيعية ، وكذلك الحاجة إلى وجود حاجة لتدريب العاملات على أساليب جديدة في العمل ، وكذلك تطوير البرامج التعليمية لتواكب متطلبات سوق العمل ، والعمل على تمكين المرأة مهنيًا من خلال التعليم والتدريب والتوعية .

(3) دراسة تفاحة (2003)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحديد أهم المشكلات التي تواجهها المرأة الصحفية العاملة في الصحف اليومية الأردنية في المجالات : الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمهنية والنفسية ومعرفة الأسباب التي تعيق وتتحكم

ببعض المشكلات من وجهة نظرها ، وعلاقة بعض المتغيرات في عدد من المشكلات التي تشكل أهمية في عمل المرأة الصحفية .

ومن أجل ذلك وزعت استبانة على (57) صحفية شكلت مجتمع الدراسة في خمسة صحف يومية هي صحف (الدستور، والرأي ، والجوردان تايمز، والعرب اليوم ، والأسواق سابقاً) ، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه المرأة الصحفية في الجانب الاجتماعي تمثلت في صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية ، وأن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة في الجانب الاقتصادي تمثلت بعدم تناسب الراتب مع الجهد المبذول ، وكذلك وجود العديد من المعوقات التي حالت دون التقدم المهني للصحفيات ، أبرزها النظرة إليهن بأنهن أقل كفاءة وقدرة من الرجال .

(4) دراسة عبود (2002)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عمل المرأة وتعليمها .وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها . وتمت هذه الدراسة في إطار المنهج الوصفي التحليلي الذي يقتضي جانباً نظرياً خصص لتوضيح مراحل اتخاذ القرارات التي تتم ضمن محيط الأسرة ، أما الجانب الميداني فقد حددت ضمنه فروض البحث وطريقته وأداة جمع البيانات في دراسة واقع الأساليب المتبعة في أسر عينتين من النساء .

واتضح من نتائج الدراسة أنه لا يمكن النظر إلى المرأة باعتبارها عضواً في الأسرة فقط ، بل بوصفها عضواً ينتمي إلى جماعات أخرى : جماعة المهنة ، وأنه تعطى للمبحوثات سواء أكانت للمقيمات في المدينة أم في الريف تترك لهم الحرية في البيت في قراراتهن الشخصية ، كما يبدو أنهن يشاركن أعضاء الأسرة في اتخاذ القرارات الأسرية الاجتماعية ، كما وخرجت الدراسة باقتراحات مثل توجيه الدراسات والبحوث الجامعية نحو الاهتمام بالدراسات الاجتماعية الميدانية المتعلقة باتخاذ القرار في الأسرة ، وتعريف المرأة بالحقوق القانونية التي تتمتع بها

، والمنصوص عليها في التشريعات القائمة ، والتخطيط لبرامج توعية من شأنها إحداث تغييرات

في مواقف وسلوك كل من الرجال والنساء كأحد الشروط الضرورية لتحقيق المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة، والعمل على تحسين نظرة المجتمع للمرأة

وأهمية تعليمها للمراحل العليا، ومكانتها في المجتمع ، والعمل على المزيد من المشاركة النسائية

في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعدم الاكتفاء بالمشاركة الرمزية لها ذلك لأن مشاركة المرأة في هذه المجالات تتسحب نحو إطار الأسرة وتصبح أسلوباً

معتمداً تتشارك بوساطته مع الرجال في تحمل المسؤوليات المختلفة سواء ضمن الأسرة أم خارجها .

(5) دراسة السلعوس (2001)

هدفت الدراسة التعرف إلى سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة

نابلس ، إضافة إلى تحديد أثر متغيرات قطاع العمل ، والحالة الاجتماعية ، والعمر، والمؤهل العلمي ، والوظيفة والراتب الشهري ومكان الإقامة . ولتحقيق ذلك أجريت دراسة على عينة قوامها (351) امرأة عاملة ، وقد وزعت

أسئلة الدراسة في أربع سمات هي : (المسؤولية، والاتزان الانفعالي، والسيطرة، والسمة الاجتماعية) .

وأظهرت نتائج الدراسة أن سمة السيطرة (65.8%) احتلت المرتبة الأولى يليها السمة الاجتماعية (64.88%) ثم سمة المسؤولية (64.84%) وأخيراً سمة الاتزان الانفعالي (58.8%) في المرتبة الرابعة . وكذلك أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في سمات المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس تعزى لمتغيرات الدراسة السابقة . أما فيما يتعلق بقطاع العمل فكانت الفروق على سمتي المسؤولية والسيطرة بين القطاعين الحكومي والخاص لصالح القطاع الحكومي ، وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي كانت الفروق على سمة السيطرة بين ماجستير فأعلى ودبلوم لصالح ماجستير فأعلى ، وفيما يتعلق بالوظيفة فقد كانت الفروق على سمتي المسؤولية الاجتماعية بين مدير ورئيس قسم ولصالح مدير على سمة الاجتماعية ، وفيما يتعلق بمكان الإقامة فقد كانت الفروق على سمة السيطرة بين مدينة وقرية ولصالح المقيمت في المدينة ، وبين قرية ومخيم ولصالح المقيمت في المخيم .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

(1) دراسة (Schell , 1998)

ركزت هذه الدراسة على موضوع "المرأة في الإدارة : نصيحة للمرأة حول الإدارة التربوية" ، وذلك عن طريق دراسة طبيعية ظاهرية للمرأة في الإدارة التربوية ، حيث بعثت رسائل إلى (12) مديرة من أجل إجراء مقابلات ، حيث تم اختيار هؤلاء النساء بناء على توصيات من الزملاء بالإضافة إلى نساء قرأت عنهن أو سمعت بهن من مربين آخرين . وكانت كل واحدة من المشاركات تستحق الاحترام الكبير في مقاطعتها ، وكل واحدة منهن كانت ناجحة في تقدمها الوظيفي .

وقد تم تطوير أسئلة المقابلة بعد مراجعة المؤلفات حول المديرات والمشكلات التي يواجهنها في المراكز الإدارية ، حيث تم إجراء المقابلات المفصلة مع (12) امرأة . كما تمت مقارنة النتائج مع الأبحاث التي دارت حول المديرات .

ومن بين النساء الأثنتي عشر اللواتي تمت مقابلتهم كانت ثمانية منهن مساعدات إشراف واثنيتن منهن مديرات ، وواحدة مديرة متقاعدة وواحدة مشرفة ، وكانت هؤلاء النسوة ناجحات واستطعن تحقيق أهدافهن رغم العوائق ، وهن يناقشن استراتيجيات للتعامل بنجاحة مع التمييز ، ويشاركن بنجاح في النظام التعليمي ، مع الاهتمام باتخاذ ما يمكن اتخاذه لاجتذاب مزيد من النساء إلى الإدارة التربوية والقيام بما يمكن عمله لمساعدتهن على النجاح .

(2) دراسة ستيفنز وآخرون (Stephens & McClure , 1997)

وكانت بعنوان "النساء في إدارة لمدارس : تحديداً في دور المديرة في مدارس ولاية كنتكي الحكومية" ، حيث أقر الكونجرس في عام (1972) القانون (9) من التعديلات التربوية التي وضعت لمنع التمييز بين الجنسين في المؤسسات التربوية التي تتلقى مساعدات اتحادية منذ تنفيذ ذلك التشريع ، حيث حققت المرأة بعض المكاسب في التربية كان التدريس أحد أكثر المجالات شيوعاً للنساء وأكثر فئات المهن التي تحتلها النساء ،

حيث أصبحت المرأة تسيطر على قطاع التعليم . ومع ذلك فقد تم استبعاد المرأة عن المستويات العليا للقيادة التربوية في المؤسسات المحلية واللوائية والأحادية .

كما بحثت هذه الدراسة أيضاً في الإجراءات الشخصية والتنظيمية التي تحصل بموجبها المرأة على خلفية تدريبية وتجربة لتأهيلها من أجل الوصول إلى مركز إداري ، كما بحثت في الظروف التي تسهل صعودها سلم الترقى ، بالإضافة إلى العوائق الثقافية التي تمنعها من الوصول إلى القمة من خلال انعدام دعم المرأة التي تصل إلى المراكز الإدارية في ولاية كنتاكي وقت عمليات الإصلاح المدرسي .

وكانت مركزية هؤلاء المديرات بالنسبة إلى الإصلاح جوهرية ، فقد كن شديداً الاهتمام في تقديم المبادرات لانتهاج اللامركزية في المقاطعات أنهن في المقدمة من حيث توفير القيادة في مقاطعاتهن بموجب الترتيبات الجديدة التي تنطلق من العلاقة بين المدرسة المشاركة في صنع القرار وأنماط النتائج الإيجابية التي تعزى إلى هذه الظاهرة ، بحيث تحافظ هذه المديرات على التركيز على العلاقة بين الإصلاح والتعليم والتعلم . إن الدور المركزي للمديرات في إعادة هيكلة التعليم لا مثيل له ، وبالمقابل فإن دعم المرؤوسين ضروري لنجاح الجهود في هذه المقاطعات ، فقد استطاعت المديرات أن يعملن على التوازن بين واجبات المرؤوسين وصياغة الأدوار والعلاقات الجديدة والمبادرة في وضع تصاميم تنظيمية جديدة على كل المستويات ، والمشاركة في اتخاذ القرار ، وتوجيه التعليم نحو زيادة التعلم ، والتنبؤ بنظرة مشتركة بمستقبل المدارس في تلك المقاطعات .

(3) دراسة اندرسون كولمان وبالودي (Anderson-Kolman & Paludi , 1996) :

بينت هذه الدراسة مدى تأثير البيئة الأسرية على النساء العاملات ، وتقويم مستوى الضغوط عليهن ، وشعورهن تجاه عملهن ، ووجود اختلافات ضئيلة بين عينة النساء غير المتزوجات وإزاء المتزوجات ، وبين عينة العاملات بوقت جزئي وإزاء عينة العاملات بوقت كامل . حيث أن الضغوط المرتبطة بالعمل عند العاملات تميزت بالرضا المهني وعدم التأثير الكبير عليهن . في حين ارتبطت الضغوط ذات الصلة أو العلاقة في البيئة المنزلية وواقع الصراع والخلاف في الأسرة بدرجة عالية في التأثير عليهن . وقد اختبرت العينة ضغوطاً كبيرة في التعامل مع الوقت ، ووجد أن هناك علاقة بين قلة الوقت وعدم أو نقص العناية بأطفالهن المرضى .

التعليق على الدراسات السابقة

إن اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة الأجنبية منها والعربية ، والتي بحثت في موضوع مساهمة المرأة في التنمية ، والصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة الفلسطينية في القطاع العام بطريقة مباشرة كانت قليلة - في حدود علم الباحثين - ، مما يعطي لهذه الدراسة أهمية ويؤدي إلى ميلاد بحوث جديدة ، من قبل باحثين آخرين في هذا المجال .

تناولت الدراسات العربية والأجنبية موضوع مشاركة المرأة في التنمية من جوانب مختلفة ، فبعضها بحث في الصعوبات أو المشكلات التي تواجهها المرأة العاملة ، مثل دراسة (تفاحة ، 2003) .

يلاحظ أن الدراسات الأجنبية تناولت موضوع المرأة العاملة وظروف عملها ، وبخاصة فيما يتعلق في معرفة أسباب قلة ترقى النساء للمناصب الإدارية العليا في منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية ، وهي لا تختلف في كثير من الأحيان عن الدراسات العربية التي تناولت موضوع المرأة العربية العاملة والصعوبات التي تواجهها ، ومعوقات تقدمها وظيفيا بشكل مباشر .

تنوعت المناهج البحثية التي اتبعها الباحثون في الدراسات السابقة : الأجنبية والعربية ، والتي تناولت مساهمة المرأة في التنمية و وضع المرأة العاملة ومشاكلها ومعيقات تقدمها وظيفيا . ومن الدراسات التي اتبعت المنهج المسحي الوصفي دراسة : (حمائل ، 2003) ، (دويكات ، 2003) ، (تفاحة ، 2003) ، (السلعوس ، 2001) ، ومنها ما اتبع المنهج المسحي الاجتماعي مثل دراسة (عبود ، 2002) . أما الدراسة الحالية ، فقد اعتمدت المنهج الوصفي الميداني والمنهج التحليلي ، حيث درست عينة عشوائية ، مكونة من (200) طالباً وطالبة .

تفاوتت الدراسات السابقة في تناول المجالات الخاصة بالدراسة ، والمتغيرات التي تؤثر فيها ، فمن ناحية المجالات المختلفة - سواء أكانت أسرية أم اجتماعية أم إدارية ، أم سياسية أم قانونية ... الخ ، فقد درسها عدد من الباحثين بشمولية مثل : (تفاحة ، 2003) ، في حين درس عدد من الباحثين ولكن بشمولية أقل بحيث احتوى على مجال أو أكثر من المجالات المذكورة سابقا مثل : (حمائل ، 2003) .، أما من ناحية المتغيرات فقد تم التركيز في تلك الدراسات على متغيرات معينة مثل : (الجنس ، ومستوى الخبرة ، والحالة الاجتماعية ، والمؤهل العلمي ، والعمر ، ومدة الخدمة ، والراتب الشهري) . أما الدراسة الحالية فقد تناولت درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في المجالات الأسري ، والنفسي والاجتماعية ، والاقتصادي ، والفكري والإداري ، كما تناولت الدراسة الحالية تأثير أربع متغيرات .

يلاحظ أن الدراسات السابقة أظهرت أن هناك معيقات ومشاكل أمام المرأة العاملة تحد من مساهمتها في التنمية ، سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث . ولكن يلاحظ ، أن هناك اهتماما غربيا بقضايا المرأة العاملة منذ وقت طويل نسبيا ، ورصدًا لتطور واقع المرأة العاملة ودرجة مساهمتها في التنمية ، والعمل على تكييف الإطار القانوني والإداري والاحتياجات المتزايدة لمساواة المرأة بالرجل في العمل . في حين أن الأمر بالنسبة لنا يبدو ما زال في البدايات ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات والأبحاث والتشجيع على إجراء دراسات معمقة في هذا المضمار ، والاستفادة من البدايات والأبحاث الأجنبية والعربية ، مع ضرورة الحذر والاعتراف باختلاف الواقع والاتفاق على الهدف ، وهو المساواة ، وإتاحة المجال للمرأة العاملة لتنبؤ المراكز التي تستحقها وتشارك بفعالية في التنمية .

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة : لأغراض هذه الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي الميداني والمنهج التحليلي لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والتعرف على خصائصه ولمعرفة درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة .

مجتمع الدراسة : تكون المجتمع في هذه الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس المسجلين للفصل الأول من العام الدراسي 2010/2009 ، حيث بلغ عددهم (867) طالباً وطالبة ، منهم (667) طالباً في الكليات إنسانية ، و (200) طالباً في الكليات العلمية .

عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من (200) طالبا وطالبة ، بواقع (25%) تقريباً من المجتمع الأصلي ، وقد تم اختيار العينة كعينة طبقية عشوائية ممثلة لجميع الكليات ، والجداول التالية تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

1-متغير الجنس

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية%	التكرارات	الجنس
50	100	ذكر
50	100	أنثى
100	200	المجموع

يتبين من الجدول السابق أن 50% من عينة الدراسة من الذكور و 50% من العينة من الإناث .

2- متغير الكلية

الجدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الكلية

النسبة المئوية%	التكرارات	الكلية
25	50	علمية
75	150	إنسانية
100	200	المجموع

يتبين من الجدول السابق أن 75 % من عينة الدراسة من الكليات الإنسانية و 25 % من العينة من الكليات العلمية .

3-متغير مكان السكن

الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

النسبة المئوية%	التكرارات	المعدل التراكمي
-----------------	-----------	-----------------

		الجامعي
40	80	مدينة
39	78	قرية
21	42	مخيم
100	200	المجموع

يتبين من الجدول السابق أن 40% من عينة الدراسة من سكان المدينة و 39% من العينة من سكان القرية و 21% منهم من المخيم .

4-متغير السنة الدراسية

الجدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير السنة الدراسية

النسبة المئوية%	التكرارات	المستوى الدراسي
40	80	سنة أولى
60	120	سنة ثانية فأكثر
100	200	المجموع

يتبين من الجدول السابق أن 60% من عينة الدراسة من طلاب السنة الثانية فأكثر و 40% من العينة من طلاب السنة الأولى .

أداة الدراسة: قام الباحثان بتطوير أداة الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة ، حيث تكونت الاستبانة من:

القسم الأول: شمل مقدمة الاستبانة ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي تود الباحثات جمعها من أفراد عينة الدراسة ، وطمانة المبحوثين على سرية المعلومات ، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الثاني: معلومات عامة والتي دخلت كمتغيرات في البحث وهذه المتغيرات هي متغير الجنس ، الكلية ، مكان السكن ، والمستوى الدراسي .

القسم الثالث : واشتمل على (44) فقرة قسمت إلى أربعة مجالات وهي : المجال الأول : الأسري وتتمثل في (10) فقرة ، المجال الثاني : النفسي والاجتماعي وتتمثل في (9) فقرات ، المجال الثالث : الاقتصادي وتتمثل في (13) فقرات ، المجال الرابع : الفكري والإداري وتتمثل في (12) فقرات .

هذا وقد تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد ، وبناء عليه قد بينت الفقرات وأعطيت الأوزان كما هو آت : **موافق بشدة** : خمس درجات ، **موافق** : أربع درجات ، **محايد** : ثلاث درجات ، **معارض** : درجتين ، **معارض بشدة** : درجة واحدة .

تفسير النتائج (مقياس التقويم):

حيث يتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار التالي للموافقة: (100% - 80%) كبيرة جدا ، (79.9% - 60%) كبيرة ، (59.9% - 40%) متوسطة ، (39.9% فأقل) منخفضة .

صدق الأداة: بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قام الباحثان بعرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبانة ، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها ، حيث طلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه ، وقد أشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة وتعديل بعض فقراتها .

ثبات الأداة: لقد تم استخراج معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha) وقد بلغت قيمة معامل الثبات (81.3%) وهو معامل ثبات جيد جدا يفيد بأغراض البحث العلمي .

إجراءات الدراسة :-

• لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية : إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية ، تحديد أفراد عينة الدراسة ، توزيع الاستبانة ، تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ، تفريغ إجابات أفراد العينة ، استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها .

تصميم الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

1- **المتغيرات المستقلة** وتشتمل على : الجنس (ذكر ، أنثى) ، الكلية (علمية ، إنسانية) ، مكان السكن (مدينة ، قرية ، مخيم) ، السنة الدراسية (سنة أولى ، سنة ثانية فأكثر) .

2- **المتغيرات التابعة** : وتشتمل على المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالتعرف على درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس .

المعالجات الإحصائية:-

1. من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية ، المتوسطات والانحرافات المعيارية ، اختبارات للمتغيرات المستقلة (Independent sample t-test) ، اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA ، معامل كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha) .

نتائج الدراسة ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في مجالات الدراسة المحددة ، ودور متغيرات الدراسة في ذلك

، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها ، وبعد عملية جمع الاستبانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها.

أولاً:النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول ومناقشتها :

ما درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في مجالات الدراسة المحددة ؟

حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات الدراسة ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفق المتوسط الحسابي واعتمدت الباحثتان المستويات الآتية للتقدير : (100% - 80%) كبيرة جدا ، (79.9% - 60%) كبيرة ، (59.9% - 40%) متوسطة ، (39.9% فأقل) منخفضة . وفيما يلي جدول تبين هذه النتائج وفق مجالاتها:-

1- المجال الأول : الأسري

جدول رقم (5)

الأوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات المجال الأول مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	9	عمل المرأة يوفر لأسرتها سُبل الراحة	3.5600	1.1095	71.2 %	كبيرة
2	8	تعمل المرأة بضغط من زوجها	3.3200	1.0388	66.4%	كبيرة
3	2	المرأة التي تعمل يكون أطفالها متفوقين في الدراسة	3.1600	1.1132	63.2%	كبيرة
4	4	المرأة العاملة لديها القدرة على التنسيق بين عملها وواجباتها المنزلية	3.1400	1.2291	62.8%	كبيرة
5	6	يوجد ضعف في العلاقة بين الأم العاملة وأطفالها	3.0800	1.1578	61.6%	كبيرة
6	10	ملء وقت الفراغ من الأهداف الرئيسية لعمل المرأة	3.0200	1.2534	60.4 %	كبيرة
7	1	عمل المرأة المتزوجة يؤثر إيجاباً في تربية الأطفال	2.7200	0.9485	54.4%	متوسطة
8	5	عمل المرأة يؤثر إيجاباً في العلاقة	2.6800	1.2196	53.6%	متوسطة

				العاطفية مع زوجها		
متوسطة	49.2%	1.1287	2.4600	المرأة العاملة توفر لأطفالها الحب والحنان الكافيان	3	9
متوسطة	48.8%	1.0529	2.4400	يؤثر عمل المرأة سلبا في صحة أطفالها	7	10
متوسطة	59.2%	0.3195	2.9580	الدرجة الكلية للمجال الأسري		

أظهرت نتائج الجدول (5) أن طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس أعطوا موافقة كبيرة على الفقرات التالية من المجال الأسري وهي : عمل المرأة يوفر لأسرتها سُبُل الراحة ، تعمل المرأة بضغط من زوجها ، المرأة التي تعمل يكون أطفالها متفوقين في الدراسة ، المرأة العاملة لديها القدرة على التنسيق بين عملها وواجباتها المنزلية ، يوجد ضعف في العلاقة بين الأم العاملة وأطفالها ، ملء وقت الفراغ من الأهداف الرئيسية لعمل المرأة .

بينما أعطوا موافقة متوسطة على بقية فقرات المجال وهي بالترتيب التالي : عمل المرأة المتزوجة يؤثر إيجابا في تربية الأطفال ، عمل المرأة يؤثر إيجابا في العلاقة العاطفية مع زوجها ، المرأة العاملة توفر لأطفالها الحب والحنان الكافيان ، يؤثر عمل المرأة سلبا في صحة أطفالها .
الدرجة الكلية نحو المجال الأسري كانت متوسطة بنسبة (59.2%) .

يتضح مما سبق أن كثير من النساء يعملن بضغط من أزواجهن ، وأن عمل المرأة يؤثر سلبا في تربية الأطفال وفي العلاقة العاطفية مع زوجها . لذلك ترى الباحثات أن التربية التي أنشئت عليها المرأة منذ الصغر من تقليص هامش الحرية والخوف الدائمين جعلها أقل قدراً واستعداداً على المطالبة بحقوقها ، وإجبارها - أحياناً - على التخلي والتنازل عن حقوقها لصالح الذكور . من هنا نرى أهمية معرفة المرأة وفهمها لحقوقها ، وكسر حاجز الخوف من المطالبة بحقوقها . ويعتبر هذا من الأمور الأساسية التي يجب أن تقوم به الأسرة المتعلمة المتقنة الواعية ، لأن التنشئة هي الأساس . لذا فإن الدور الذي يجب أن يلعبه النظام التربوي يتمثل في تطوير شخصية الفتاة عبر المشاركة في جميع مناحي الحياة وتفعيل دور المدارس والجامعات في بلورة شخصيتها ، وأهمية اتخاذ السلطة إجراءات من شأنها أن تعزز من مكانة المرأة ودورها ، كذلك أهمية المبادرة لإنشاء تنظيم مهني مهمته حماية المرأة والمطالبة بحقوقها .

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (حمائل ، 2003) في ضرورة الاهتمام بالمجال الأسري ، كذلك اتفقت مع نتيجة دراسة (تفاحة ، 2003) في أن أهم المشكلات التي تواجه المرأة الصحفية في الجانب الاجتماعي (الأسري) تمثلت في صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية.

2-المجال الثاني : النفسي والاجتماعي

جدول رقم (6)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات المجال الثاني مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	17	عمل المرأة يساعد على حل المشكلات المادية في الأسرة	3.9800	1.0593	79.6 %	كبيرة
2	13	المرأة العاملة أكثر ثقة بنفسها من غير العاملة	3.8400	1.2014	76.8%	كبيرة
3	18	ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة على التنمية يحد من حركتها	3.7600	1.2707	75.2%	كبيرة
4	11	أبناء النساء العاملات أكثر اعتماداً على النفس من غيرهم	3.7200	1.2623	74.4%	كبيرة
5	14	تحقيق الذات من الأهداف الرئيسية لعمل المرأة	3.6400	1.2578	72.8%	كبيرة
6	16	عمل المرأة المتزوجة من الأسباب الرئيسية للطلاق	3.6000	1.1429	72%	كبيرة
7	12	المرأة العاملة أكثر تفاؤلاً في الحياة من غير العاملة	3.5800	1.1796	71.6%	كبيرة
8	15	الكبرياء سمة من سمات المرأة العاملة	3.5600	1.1095	71.2%	كبيرة
9	19	ضعف إدراك المرأة لدورها وأهميتها في المجتمع	3.1800	1.1192	63.6%	كبيرة
		الدرجة الكلية للمجال النفسي والاجتماعي	3.6511	0.4445	73%	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول (6) أن طلبة الدراسات العليا أعطوا موافقة كبيرة على جميع فقرات المجال النفسي والاجتماعي وكانت بالترتيب التالي : عمل المرأة يساعد على حل المشكلات المادية في الأسرة ، المرأة العاملة أكثر ثقة بنفسها من غير العاملة ، ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة على التنمية يحد من حركتها ، أبناء النساء العاملات أكثر اعتماداً على النفس من غيرهم ، تحقيق الذات من الأهداف الرئيسية لعمل المرأة ، عمل المرأة المتزوجة من الأسباب الرئيسية للطلاق ، المرأة العاملة أكثر تفاؤلاً في الحياة من غير العاملة ، الكبرياء سمة من سمات المرأة العاملة ، ضعف إدراك المرأة لدورها وأهميتها في المجتمع .

الدرجة الكلية نحو مجال النفسي والاجتماعي كانت كبيرة بنسبة (73%) .

يتضح مما سبق أن عمل المرأة يساعد في حل المشكلات المادية في الأسرة ، وأن المرأة العاملة أكثر ثقة بنفسها من المرأة غير العاملة ، ولكن نظرة المجتمع السلبية للمرأة يحد من مشاركتها الفاعلة في التنمية . لذلك يرى الباحثان أهمية دور المجتمع والأسرة في تعزيز دور المرأة ومكانتها ، وذلك بالاهتمام بالتوعية الأسرية والمجتمعية لأهمية عمل المرأة ، وأهمية مشاركتها في الحياة العامة حيث أنها تستطيع أن تتولى مهامًا في العمل مثلها مثل الرجل ، وأنها قادرة على منافسته سواء في الوظيفة أو في الترقية أو في تولي المناصب العليا .

3-المجال الثالث : الاقتصادي

جدول رقم (7)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات المجال الثالث مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	20	عمل المرأة ضرورة لزيادة دخل الأسرة	3.8200	1.2567	76.4%	كبيرة
2	26	المرأة العاملة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية	3.8200	1.3200	76.4 %	كبيرة
3	24	عمل المرأة يُحقق مبدأ العدل بينها وبين الرجل في المجتمع	3.6600	1.2715	73.2%	كبيرة
4	22	العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة أكثر من غير العاملة	3.6200	1.2224	72.4 %	كبيرة
5	32	المرأة المتزوجة تعمل بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية للزوج	3.3400	1.1756	66.8 %	كبيرة
6	30	المرأة العاملة أكثر تديراً من غير العاملة	3.3000	1.2495	66%	كبيرة
7	25	عدم تفرغ المرأة لتربية أطفالها يُساعد في انحرافهم	3.2600	1.1920	65.2%	كبيرة
8	28	عمل المرأة يزيد من البطالة بين الرجال	3.2400	1.3024	64.8 %	كبيرة
9	29	عمل المرأة يسهم في قلة الدخل لدى الرجال	3.2400	1.3786	64.8%	كبيرة
10	23	المرأة العاملة أكثر تقديراً من أهلها وزوجها مقارنة بغير العاملة	3.1800	1.3506	63.6%	كبيرة

كبيرة	62.4%	1.1891	3.1200	المرأة التي تعمل تلعب دوراً كبيراً في زيادة فرص العمل	27	11
متوسطة	57.2%	1.2456	2.8600	أُيد استقلالية المرأة في الحصول على دخلها بمفردها	31	12
متوسطة	54%	1.2164	2.7000	أنسب مكان للمرأة هو البقاء في المنزل والقيام بأعماله	21	13
كبيرة	66.4 %	0.4194	3.3200	الدرجة الكلية للمجال الاقتصادي		

أظهرت نتائج الجدول (7) أن طلاب الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس أعطوا موافقة كبيرة على الفقرات التالية : عمل المرأة ضرورة لزيادة دخل الأسرة ، المرأة العاملة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية ، عمل المرأة يُحقق مبدأ العدل بينها وبين الرجل في المجتمع ، العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة أكثر من غير العاملة ، المرأة المتزوجة تعمل بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية للزوج ، المرأة العاملة أكثر تمييزاً من غير العاملة ، عدم تفرغ المرأة لتربية أطفالها يُساعد في انحرافهم ، عمل المرأة يزيد من البطالة بين الرجال ، عمل المرأة يسهم في قلة الدخل لدى الرجال ، المرأة العاملة أكثر تقديراً من أهلها وزوجها مقارنة بغير العاملة ، المرأة التي تعمل تلعب دوراً كبيراً في زيادة فرص العمل.

بينما أعطوا موافقة متوسطة على الفقرات التالية : أُيد استقلالية المرأة في الحصول على دخلها بمفردها ، أنسب مكان للمرأة هو البقاء في المنزل والقيام بأعماله . وكانت الدرجة الكلية نحو المجال الاقتصادي كبيرة بنسبة موافقة (66.4%) .

يتضح مما سبق أن المرأة العاملة تلعب دوراً مهماً في التنمية يحقق لها مبدأ العدل والمساواة بينها وبين الرجل ، ويبعدها عن التبعية الاقتصادية له . لذلك ترى الباحثات أهمية وعي المرأة لدورها الفاعل والمؤثر في التنمية ، والسعي الدؤوب لتطوير ذاتها بالتعليم والتدريب ، وذلك لا يتم إلى بتغيير المعتقدات الموروثة الخاطئة عن المرأة من قبل المجتمع وتحسين صورتها في مناهجنا الفلسطينية باعتبارها مساوية للرجل لا تابعة له ، ومستعدة للانخراط في جميع مناحي التنمية الشاملة ، فهي نصف المجتمع ، ولا تصح تنميته إلا بمشاركة جميع أفراد هذا المجتمع فيه.

اتفقت هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (السلعوس ، 2001) في أن التفاعل الاجتماعي للمرأة العاملة عالي .

4-المجال الرابع : الفكري والإداري

جدول رقم (8)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير لفقرات المجال الرابع مرتبة تنازلياً وفق المتوسط الحسابي

الترتيب	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	36	المرأة العاملة أكثر واقعية في حكمها على الأمور مقارنة بغير العاملة	3.8400	0.9553	76.8%	كبيرة
2	37	المرأة العاملة أكثر قدرة على إدارة الوقت من غير العاملة	3.8200	1.0821	76.4 %	كبيرة
3	33	المرأة العاملة أكثر كفاءة في مواجهة مشكلات الحياة من المرأة غير العاملة	3.8200	1.0039	76.4 %	كبيرة
4	40	الدافعية للإنجاز عند المرأة العاملة أكثر من غير العاملة	3.7000	0.9313	74%	كبيرة
5	42	إهمال رفع كفاءة المرأة في المؤسسات يعيق إسهامها في التنمية	3.7000	0.8144	74%	كبيرة
6	35	المرأة العاملة أكثر طموحاً من المرأة غير العاملة	3.6400	1.0645	72.8%	كبيرة
7	38	المرأة العاملة أكثر قدرة على القيادة من غير العاملة	3.5600	1.1095	71.2%	كبيرة
8	41	عمل المرأة يساعد في اكتشاف مواهبها	3.4600	1.1104	69.2%	كبيرة
9	44	فوز المرأة في عدة مناصب عليا سهل دورها في التنمية	3.4200	0.9055	68.4%	كبيرة
10	43	قلة متابعة المرأة لتعليمها العالي يحول دون مشاركتها في التنمية	3.3200	0.9355	66.4%	كبيرة
11	39	المرأة العاملة أكثر قدرة على إدارة بيتها من غير العاملة	3.1800	1.1726	63.6%	كبيرة
12	34	أبناء النساء العاملات أقل تحصيلاً من أبناء غير العاملات	2.6600	1.1713	53.2%	كبيرة
		الدرجة الكلية للمجال الفكري والإداري	3.5100	0.3849	70.2%	كبيرة

أظهرت نتائج الجدول (8) أن موافقة طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس كانت كبيرة على جميع فقرات المجال وهي بالترتيب التالي : المرأة العاملة أكثر واقعية في حكمها على الأمور مقارنة بغير العاملة ، المرأة العاملة أكثر قدرة على إدارة الوقت من غير العاملة ، المرأة العاملة أكثر كفاءة في مواجهة مشكلات الحياة من المرأة غير العاملة ، الدافعية للإنجاز عند المرأة العاملة أكثر من غير العاملة ، إهمال رفع كفاءة المرأة في المؤسسات يعيق إسهامها في التنمية ، المرأة العاملة أكثر طموحاً من المرأة غير العاملة ، المرأة العاملة أكثر قدرة على القيادة من غير العاملة ، عمل المرأة يساعد في اكتشاف مواهبها ، فوز المرأة في عدة مناصب عُليا سهل دورها في التنمية ، قلة متابعة المرأة لتعليمها العالي يحول دون مشاركتها في التنمية ، المرأة العاملة أكثر قدرة على إدارة بيتها من غير العاملة ، أبناء النساء العاملات أقل تحصيلاً من أبناء غير العاملات .

كانت الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو المجال النفسي والإداري كبيرة بنسبة موافقة (70.2%) . وهذا يدل على أهمية عمل المرأة لما له من آثار إيجابية على المجتمع وأخرى على بيتها وأسرتها ، فالعمل يصقل مواهب النساء ويجعلهن أكثر اطلاعا وقدرة على قيادة الأسرة واتخاذ القرارات الصائبة في حينها . وإدارة الوقت بالشكل الصحيح .

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (السلعوس ، 2001) في أن المرأة العاملة تمتلك صفة المسؤولية والالتزان الانفعالي .

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لمجالات الدراسة

الرقم	مجالات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	الأسري	2.9580	0.3195	59.2%	متوسطة
2	النفسي والاجتماعي	3.6511	0.4445	73 %	كبيرة
3	الاقتصادي	3.3200	0.4194	66.4 %	كبيرة
4	الفكري والإداري	3.5100	0.3849	70.2 %	كبيرة
	الكلية	3.3598	0.2466	67.2%	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (9) السابق ، أنه يمكن ترتيب محاور الدراسة وفقاً لدرجة موافقة عينة الدراسة عليها كما يلي :

- 1) المجال النفسي والاجتماعي .
- 2) المجال الفكري والإداري .
- 3) المجال الاقتصادي .
- 4) المجال الأسري .

الدرجة الكلية لدرجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس لجميع مجالاتها كانت كبيرة حيث بلغت نسبة الموافقة عليها (67.2%) .

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها

أولاً: نتائج الفرضية الأولى:-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الجنس"، من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الجنس، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (10) التالي:-

الجدول (10) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الجنس

مستوى الدلالة*	قيمة (ت)	أنثى(العدد=100)		ذكر(العدد=100)		المجال
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.004	-3.039	.3574	3.0957	.2308	2.8407	الأول : الأسري
.432	-.793	.4414	3.7053	.4501	3.6049	الثاني : النفسي والاجتماعي
.373	-.900	.2318	3.3779	.5297	3.2707	الثالث : الاقتصادي
.000	-4.315	.3239	3.7283	.3352	3.3241	الرابع : الفكري والإداري
.001	-3.417	.2022	3.4768	.2400	3.2601	الدرجة الكلية

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بدرجات حرية(198)

يتبين من الجدول رقم (10) السابق، أن مستويات الدلالة تساوي 0.001 ، 0.000 ، 0.004 للمجالات

الأسري ، الفكري والإداري والدرجة الكلية على التوالي ، وهذه القيم أصغر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05) ، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ، ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الجنس " ولصالح الإناث .

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (حمائل ، 2003) في أنه توجد فروق تعزى لمتغير الجنس.

ويرجع الباحثان ذلك لهيمنة الرجال ونظرة المجتمع للمرأة باعتبارها تابعة وليست صاحبة قرار ، وهذا يعكس الواقع الحقيقي للمرأة ، فنسبة عالية من النساء لا تعمل حتى الآن ، ومجال الأعمال كان مقصوراً وإلى فترة قريبة على الرجال . كما ينظر إلى الوظيفة الرئيسية للمرأة ومكانها الطبيعي هو البيت مهما كانت مسؤولياتها عديدة ، وإن عملت خارج البيت فيجب أن لا يتعارض عملها مع مسؤولياتها العائلية ، حتى أن هذه المفاهيم المترسخة في عقلية المجتمع تحتم عليها اختيار مهنة معينة تناسب هذا الوضع ، ويعود ذلك لأسباب تاريخية واجتماعية ، حيث أن الرجل هو المسؤول الأول والأخير عن النشاط الاقتصادي ، وأن المرأة مهمتها الرئيسية رعاية أطفالها والاهتمام بشؤون المنزل ، وحتى وإن عملت فمجال عملها يبقى مقصوراً على مهن معينة

والتي تتناسب مع طبيعتها الأنثوية حفاظاً منها على الأسرة والزواج ، حيث نشأت على هذا النمط من السلوك منذ الصغر ، فهذا البناء الاجتماعي العربي الأبوي لعب دوراً كبيراً في عدم تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، بل وساهم في تبعية المرأة للرجل وخلق عدم التكافؤ في الفرص بينها وبين الرجل ، كما خلق عدم المساواة في التعامل ، وضعف التقبل الاجتماعي لدورها في المناصب الإدارية العليا . فالنظرة التقليدية المترسخة في الأذهان تحتاج إلى جهود جبارة لتغييرها ، وهذا يتطلب الوقت الطويل لتغييرها تدريجياً وبقناعات علمية وعملية . وإذا ما تمت تهيئة ظروف بيئية واجتماعية طبيعية عادلة لكلا الجنسين ، فإن المرأة تستطيع أن تسير جنباً إلى جنب مع الرجل ، ويختل الميزان فيما إذا حدث أي نوع من التمييز لصالح الرجل .

بينما قيم مستوى الدلالة تساوي 0.432 ، 0.373 للمجالات النفسي والاجتماعي ، والاقتصادي على التوالي وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05) ، لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ، ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الجنس " .

ومن خلال النظر للجدول تبين أن هناك تباعد بين الأوساط الحسابية لفئات الجنس بين جميع المجالات والدرجة الكلية لصالح الإناث .

ثانياً : نتائج الفرضية الثانية :-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الكلية " ، من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الكلية ، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (11) التالي :-

الجدول (11) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الكلية

مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	إنسانية (العدد=150)		علمية (العدد=50)		المجال
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.020	-2.407	.3575	3.0500	.2197	2.8409	الأول : الأسري
.205	-1.285	.4709	3.7222	.4006	3.5606	الثاني : النفسي والاجتماعي
.737	-.338	.4104	3.3379	.4392	3.2972	الثالث : الاقتصادي
.745	.328	.4019	3.4940	.3705	3.5303	الرابع : الفكري والإداري
.185	-1.346	.2389	3.4010	.2518	3.3073	الدرجة الكلية

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بدرجات حرية(198)

يتبين من الجدول رقم (11) السابق ، أن مستويات الدلالة تساوي 0.205 ، 0.737 ، 0.745 ، 0.185 للمجالات النفسية والاجتماعي ، الاقتصادي ، الفكري والإداري ، والدرجة الكلية على التوالي ، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05) ، لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ، ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الكلية " .

وهذا شيء طبيعي فطلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية موجودون في نفس الجامعة ونشئوا في نفس المجتمع وتربوا نفس التربية ، يحملون نفس العادات والتقاليد والقيم ، لذلك فإن معتقداتهم حول مشاركة المرأة في التنمية هي نفسها .

بينما قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.020 للمجال الأسري ، وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05) ، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ، ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير الكلية " .

ومن خلال النظر للجدول تبين أن هناك تباعد بين الأوساط الحسابية لفئات متغير الكلية بين جميع المجالات والدرجة الكلية لصالح الكليات الإنسانية ، باستثناء المجال الفكري والإداري كانت الفروق في المتوسطات الحسابية لصالح الكليات العلمية .

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (حمائل ، 2003) في أنه لا يوجد فروق تعزى لمتغير الكلية .
ثالثاً : نتائج الفرضية الثالثة :-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير مكان السكن " ، من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير مكان السكن استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين رقم (12، 13) التاليين:-

جدول (12) المتوسطات الحسابية لدرجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير مكان السكن

المجالات	مدينة (80)	قرية (78)	مخيم (42)
الأول : الأسري	3.0211	3.0176	2.8000
الثاني : النفسي والاجتماعي	3.5497	3.7386	3.6825
الثالث : الاقتصادي	3.1660	3.4163	3.4121
الرابع : الفكري والإداري	3.4737	3.5490	3.5119
الدرجة الكلية	3.3026	3.4304	3.3516

يتضح من خلال الجدول (12) أن هناك فروق في المتوسطات الحسابية لمتغيرات الحالة الاجتماعية في مجالات النفسي والاجتماعي ، الاقتصادي ، الفكري والإداري والدرجة الكلية لصالح سكان القرى ، بينما الفروق في المجال الأسري كانت لصالح سكان المدينة ، وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (13) يوضح ذلك :

الجدول (13) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق لدرجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير مكان السكن

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	ف (المحسوبة)	مستوى الدلالة*
الأول : الأسري	المربعات بين الفئات	.486	.243	2	2.526	.091
	المربعات الداخلية	4.516	0.009609	197		
	المجموع الكلي	5.002		199		
الثاني : النفسي والاجتماعي	المربعات بين الفئات	.339	.170	2	.853	.432
	المربعات الداخلية	9.340	.199	197		
	المجموع الكلي	9.679		199		
الثالث : الاقتصادي	المربعات بين الفئات	.727	.363	2	2.165	.126
	المربعات الداخلية	7.893	.168	197		
	المجموع الكلي	8.620		199		
الرابع : الفكري والإداري	المربعات بين الفئات	0.005099	0.002550	2	.166	.847
	المربعات الداخلية	7.208	.153	197		
	المجموع الكلي	7.259		199		
الدرجة الكلية	المربعات بين الفئات	.148	0.007388	2	1.226	.303
	المربعات الداخلية	2.833	0.006027	197		
	المجموع الكلي	2.980		199		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

يتبين من الجدول رقم (13) إن قيم مستويات الدلالة تساوي 0.091 ، 0.432 ، 0.126 ، 0.847 ، 0.303 للمجالات الأسري ، النفسي والاجتماعي ، الاقتصادي ، الفكري والإداري والدرجة الكلية على التوالي وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، ولذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير مكان السكن" . وهذا يعود حسب اعتقاد الباحثان ، إلى أن الضغوط مهما اختلفت إشكالها وتعددت أسبابها فالمحصلة النهائية واحدة لا تختلف حسب مكان السكن ، فما تعانیه المرأة الفلسطينية سواء كانت تسكن (المدينة أو القرية أو المخيم) متشابه تقريباً وان اختلفت نسبة المعاناة ، ولكن المعاناة واحدة ، فالمجتمع نفسه بعاداته وتقاليده ينظر إلى عمل المرأة نظرة معينة بصرف النظر عن مكان سكنها . وانفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (السلعوس ، 2001) في أنه لا توجد فروق تعزى لمتغير مكان الإقامة .

لم تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (حمائل ، 2003) التي توصلت إلى وجود فروق تعزى لمتغير مكان الإقامة . وتعزى الباحثات ذلك لاختلاف زمن التطبيق .

رابعاً : نتائج الفرضية الرابعة :-

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير السنة الدراسية " ، من أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الكلية ، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (14) التالي:-

الجدول (14) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير السنة الدراسية

مستوى الدلالة *	قيمة (ت)	سنة ثانية فأكثر (العدد=120)		سنة أولى (العدد=80)		المجال
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.582	-2.407	.3575	3.2211	.2197	3.1000	الأول : الأسري
.556	-1.285	.4709	3.7321	.4006	3.5616	الثاني : النفسي والاجتماعي
.621	-.338	.4104	3.3221	.4392	3.3010	الثالث : الاقتصادي
.502	.328	.4019	3.3.231	.3705	3.2211	الرابع : الفكري والإداري
.661	-1.346	.2389	3.4.222	.2518	3.3061	الدرجة الكلية

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) ، بدرجات حرية(198)

يتبين من الجدول رقم (14) السابق ، أن مستويات الدلالة تساوي 0.582 ، 0.556 ، 0.621 ، 0.502

، 0.551 للمجالات الأسري ، النفسي والاجتماعي ، الاقتصادي ، الفكري والإداري ، والدرجة الكلية على التوالي ، وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05) ، لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ، ونقول بأنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، من حيث درجة مساهمة المرأة

الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير السنة الدراسية".

وهذا طبيعي أيضا ، فجميع الطلبة بغض النظر عن مستواهم الدراسي ، يحملون نفس الأفكار عن عمل المرأة ومشاركتها في التنمية ، فهم جميعاً يحملون نفس القيم حول عمل المرأة ، باعتبارهم نشأوا في نفس المجتمع ، وحملوا معتقداته .

لم تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (حمائل ، 2003) التي توصلت إلى وجود فروق تعزى لمتغير المستوى الدراسي . وتعزى الباحثات ذلك لاختلاف ظروف وزمن التطبيق . ومن خلال النظر للجدول تبين أن هناك تباعد بين الأوساط الحسائية لفئات متغير السنة الدراسية بين جميع المجالات والدرجة الكلية لصالح طلاب السنة الثانية فأكثر .

التوصيات

- 1) ضرورة تمكين المرأة من الحصول على فرصتها التعليمية بما يكفل تحقيق التكافؤ مع الرجل مع ضرورة الحد من كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك ، علاوة على التركيز الشديد على تعليم المرأة في مناطق الريف .
- 2) العمل وبشكل سريع على تحسين وتعديل صورة المرأة في المناهج الدراسية ، والقضاء على المفهوم النمطي والذهني السائد عن دور المرأة ، كربة بيت فقط مع تسليط الضوء على كافة مجالات الإبداع والثقافة والعلم لديها .
- 3) تحسين صورة المرأة في المجتمع ، والقضاء على المفاهيم التي تؤدي إلى التمييز ضد المرأة من خلال تشجيع إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم .
- 4) تحسين صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام ، بهدف إزالة الصورة المبتذلة للمرأة ، مع دعم عملها كحق أساسي للإسهام في التنمية .
- 5) رفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والتنمية عن طريق منح المرأة حق اتخاذ القرار .
- 6) وضع التشريعات الفلسطينية الخاصة بحماية حقوق المرأة ، وتعديل القائم منها القائمة على أساس معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
- 7) إشراك النساء في مناقشة وإقرار القوانين التي تخص النساء عبر تشكيل لجان مهنية متخصصة لضمان مراعاتها لأوضاع النساء وطموحاتهن لمستقبل أفضل .
- 8) ضرورة توضيح دور الدين والقانون في رفع مكانة المرأة ومساهمتها في الحياة العامة ، وذلك من خلال منظور حضاري يتناسب والزمن الذي نعيش فيه من أجل القضاء على التفسيرات الخاطئة المؤدية إلى عرقلة التقدم الاجتماعي للمرأة والأسرة .
- 9) خلق الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية عمل المرأة ومشاركتها في شتى المجالات وكافة المستويات من أجل خلق المناخ الاجتماعي الملائم الذي يدفعها لممارسة حقوقها دون تردد .

المراجع العربية

- (1) أبو طوق، ناهدة . (1995) . أوضاع عمل المرأة العاملة في ميدان التعليم العام وعلاقتها بالأداء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، الأردن .
- (2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . (2000) . تقرير التنمية البشرية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، الأردن .
- (3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . (2002) . تقرير التنمية الإنسانية العربية ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، الأردن .
- (4) البنك الدولي . (1998) . التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إستراتيجية نحو التعليم من أجل التنمية ، ص 10.
- (5) البنك الدولي . (2005) . النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : المرأة في المجال العام ، البنك الدولي ، الطبعة العربية ، دار الساقى ، لندن ، بيروت .
- (6) تفاحة ، علياء . (2003) . مشكلات المرأة الصحفية العاملة في الصحف اليومية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
- (7) الجهاز المركزي للإحصاء . التقرير الإحصائي للقوى العاملة رقم 88 ، تموز 2000 ، ص 31.
- (8) حماد ، وليد . (1999) . المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة ، عمان ، مركز الأردن الجديد للدراسات .
- (9) حمائل ، سعيد . (2003) . اتجاهات طلبية الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .
- (10) حمود ، رفيقة . (1997) . المرأة المصرية . مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الأمين، القاهرة .
- (11) دويكات ، سوسن . (2003) . تغيرات سوق العمل وانعكاساتها على عمل المرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
- (12) د. الضرير: موسى ، زكريا ، خضر . السكان والتنمية ، جامعة دمشق ، صندوق الأمم المتحدة - 1997م ، دمشق ، ص 99 - 110.
- (13) رايت ، روبين . الثورة العظمى الأخيرة ، كتاب منشور في جريدة الجمهورية القاهرية ، عرض وتقديم أحمد البرديسي ، 26 أبريل ، 2000.
- (14) سعيد ، نادر ، (1998) . المرأة الفلسطينية والتنمية ، برنامج دراسات التنمية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، سلسلة التخطيط من أجل التنمية ، العدد الثالث .
- (15) السلعوس ، رنا . (2001) . السمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

- 16) عبود ، إيمان . (2002) . عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا .
- 17) عيد ، حسن . (2001) : دراسات في التنمية والتخطيط ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، الهيئة العامة للاستعلامات .
- 18) المحلاوي ، حنفي . (1998) . النساء ولعبة السياسة ، القاهرة ، ط2 ، ص 47-50.
- 19) منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية) . الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني 1994، ص 64.
- 20) هلال ، جميل ، وآخرون . (1998) . التنمية البشرية في فلسطين ، مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس ، جامعة بيرزيت ، برنامج دراسات التنمية ، تحرير نادر عزت سعيد .
- 21) اليونيفيم . (2004) . تقدم المرأة العربية ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، عمان ، الأردن .

المراجع الإنجليزية

- 1) Anderson-Kulman, Ruth and paludi, Michele (1986). Working mothers and the family context. **psychological abstracts** , Vol. 73, No. 10.
- 2) Schell , Barbara Neoma . (1998) . women in administration : sources of disenchantment and advise for women considering educational (Women Administrators) , Dissertation Abstracts International -59(4),1034-A.
- 3) Stephens , Pamela , Ann McClure . (1997) . Women in school administration : specific of the role superintendent in Kentucky public schools , Dissertation Abstracts International -58(4),1171-A.

